

اللاجئون السودانيون في شمالى أوغندا:

من صراع إلى صراع

بقلم: إمانويل باغندا ولوسي هوفيل

لاجئون سوادانيون يفرشون
أمتعتهم إثر وصولهم إلى
كيرياندوغو قادمين من
أكول-بي.

يعيشون في ما يسمى «القرى المحمية». وفي
هذه البيئة التي تتسم بعدم الأمان يقيم آلاف
اللاجئين السوادانيين.

مستوطنة أكول-بي للاجئين

تستضيف مستوطنة أكول-بي للاجئين منذ
أوائل الستينيات من القرن العشرين، وقد
شهدت أحدث تدفق للاجئين إليها في عام
١٩٩٢ عندما احتدم القتال في جنوبي
السودان بين الفصائل المختلفة للجيش
الشعبي لتحرير السودان. وفي مطلع عام
٢٠٠٢، كان هناك حوالي ٢٤ ألف لاجئ
سوداني يعيشون في المستوطنة. وبالإضافة
إلى ذلك، تستضيف أكول-بي والمنطقة
المحيطة بها عدداً من مجتمعات الأوغنديين
النازحين الفارين من الحرب بين «جيش الرب
للمقاومة» وحكومة أوغندا. وقد أصبحت
مستوطنة أكول-بي بوتقة ينصهر فيها
المهاجرون الذين اضطروا إلى الفرار من
الصراعات المختلفة في المنطقة.

لكن تركز المهاجرين الذين أُجبروا قسراً على

اللاجئون السوادانيون في شمالي أوغندا ليسوا مضطرين
إلى خوض العديد من المشاكل المرتبطة بالحياة في
المستوطنات التي يقيمون فيها فحسب، إذ هم مضطرون
أيضاً لمعايشة تهديد الاعتداء المسلح يومياً.

اللجوء في مستوطنات مخصصة لهم، فإن
معظم اللاجئين السوادانيين يعيشون في
مخيمات أو مستوطنات يقع معظمها في
شمالي أوغندا.

إلا أن اللاجئين السوادانيين في شمالي
أوغندا هم أبعد ما يكونون عن الأمان؛ لأنهم
يتأثرون بسلسلة من الانتفاضات المسلحة
والصراعات المدنية المتواصلة، وأشدها
تأثيراً «جيش الرب للمقاومة» الذي يتزعمه
جوزيف كوني. وإذا كان هذا الجيش يزعم أنه
يحارب الحكومة الأوغندية، فإنه في حقيقة
الأمر يستهدف السكان المدنيين بوحشية في
شمالي أوغندا، ويمارس القتل والاعتصاب
ونهب القرى وتجنيد الأطفال قسراً. ونتيجة
لذلك تعرض الآلاف للنزوح، وأصبحوا

حالة إحدى مستوطنات
اللاجئين، وهي أكول-بي في
منطقة بيدر، عن بعض المشاكل المحددة
التي تنشأ عندما يضطر اللاجئون إلى العيش
في مستوطنات تقع في خضم الصراعات
المسلحة.

الصراع والفرار

تتبع غالبية اللاجئين المعترف بهم رسمياً
في أوغندا، وعددهم 174 ألف لاجئ، إلى
الجارا الشمالية لأوغندا وهي السودان. وقد
فر هؤلاء من أطول حرب أهلية شهدتها
أفريقيا وتميزت بتأثيرها المدمر على
السكان المدنيين. وطبقاً للسياسة الأوغندية
التي تقضي بأن يقيم كل اللاجئين وطالبي

كما أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً للقانون الدولي من ناحية أخرى، خصوصاً في ظل مبدأ مسؤولية الدولة. وقد عبر اللاجئون الذين عاشوا في أكول-بي عن معارضتهم الشديدة لنقلهم إلى مستوطنات في شمالي أوغندا؛ إذ ذكر كثيرون منهم أنهم يفضلون العودة إلى السودان على الذهاب إلى شمالي أوغندا. وإذا اضطر هؤلاء اللاجئون فعلاً تحت وطأة الظروف إلى العودة إلى السودان فقد يمثل ذلك الوضع خرقاً للمادة ٢٣ من اتفاقية ١٩٥١ للاجئين التي تحرم عودة اللاجئين (المباشرة أو غير المباشرة) أو إرجاعهم قسراً إلى حدود الأراضي التي كانت حياتهم وحيثهم معرضة فيها للتهديد.

سياسة التوطين

تكشف قصة أكول-بي أيضاً عن مشكلة عميقة تتعلق بسياسة التوطين نفسها. فإلى جانب انتهاك حق اللاجئين في حرية التحرك، الذي تكفله المادة ٢٦ من اتفاقية ١٩٥١ الخاصة باللاجئين، توجد ثغرات في جانبين على الأقل من جوانب هيكل التوطين.

فإذا كانت هجمات «جيش الرب للمقاومة» لها مغزى سياسي، فمن الممكن أيضاً أن يكون وراءها بعض العوامل الأخرى المتعلقة بهيكل التوطين. ففي السياق الموجود في شمالي أوغندا مثلاً يؤدي هذا الهيكل في واقع الحال إلى تركيز الناس في مناطق ليست آمنة أصلاً؛ فيصبح وجود عدد كبير من المدنيين غير المسلحين في منطقة صراع هدفاً سهلاً واضحاً يمكن أن يهاجمه المتمردون. كما أنه نظراً لحجم النزوح الداخلي في شمالي أوغندا، وما نجم عنه من شح في الموارد البديلة، أصبحت المستوطنات من المناطق

النتائج باهتمام يذكر من جانب السلطات، الأمر الذي سهل على «جيش الرب للمقاومة» تنفيذ الهجوم الثاني. وأعلن جيش الرب منذ ذلك الوقت أنه يعتبر اللاجئين السودانيون أهدافاً مشروعاً لهجماته. ولكن على الرغم من أن حوالي ثلث اللاجئين النازحين من أكول-بي البالغ عددهم ٢٤ ألفاً نقلوا منذ ذلك الحين من كيرياندونغو إلى مستوطنة كيانغوالي الآمنة نسبياً في منطقة هويما (غربي أوغندا)، إلا أن الحكومة تعتزم إعادة اللاجئين الباقين مرة أخرى إلى شمالي أوغندا، ولكن إلى مستوطنات مختلفة.

ولهذا القرار دلالتان، الأولى أنه يعني أن اللاجئين يجري توطينهم في منطقة للصراع من الواضح تماماً أن حياتهم فيها معرضة للخطر. والثانية أن اللاجئين الذين تتكون أغلبيتهم من مواطنين سودانيين سيتم توطينهم قرب الحدود مع نفس البلد الذي فروا منه، وفي الحالتين هناك مخالفة للقانون الدولي.

فالمعروف أن اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والصكوك المتعلقة بها، واتفاقية اللاجئين التي أبرمتها منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٩، تنص على ضرورة قيام الدول بحماية اللاجئين من ظروف بعينها مثل الحرب والاضطهاد التي أدت إلى فرارهم من بلدانهم الأصلية. ويمثل توطين اللاجئين وسط صراع لا يقل ضراوة عن الصراع الذي فروا منه خرقاً واضحاً لهذا الالتزام. كما أكدت اللجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين على أهمية هذا الالتزام عندما ذكرت أنها «تدين (بصورة قاطعة) كافة انتهاكات حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء وسلامتهم، وخصوصاً الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم». كما حثت اللجنة الدول والأطراف الأخرى على دعم التدابير التي «تعزز من حماية مستوطنات اللاجئين ومخيماتهم»^٢. ومن الواضح أن العبء الأكبر يقع على عاتق الحكومة الأوغندية في اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان حماية اللاجئين من هجمات «جيش الرب للمقاومة».

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل اللاجئين السودانيون إلى مستوطنات في شمالي أوغندا يجعلهم في موقع قريب بدرجة خطيرة إلى حدود البلد الذي فروا منه، وهذا ما يعد خرقاً للمادة (٦) من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة باللاجئين التي تنص على أنه «لدواعي الأمن يجب على دول اللجوء، قدر الإمكان، أن تقوم بتوطين اللاجئين بعيداً عن حدود بلدانهم الأصلية بمسافة معقولة».

الهجرة لا يتناسب مع مقدار الحماية المقدمة لهم، على الرغم من أن «جيش الرب للمقاومة» طوال الحملة الوحشية التي شنها لم يقصر هجماته على المواطنين الأوغنديين، إذ استهدف أيضاً العديد من مستوطنات اللاجئين. ففي ١٢-١٤ يوليو/تموز ١٩٩٦ تعرضت مستوطنة أكول-بي إلى هجمة بالغة التدمير من جانب المتمردين. وفي اليوم الأول

يتم توطين اللاجئين في مناطق الصراع

اختُطف سائقان وإثنان من ضباط الشرطة، وقتل حوالي ٢٢ لاجئاً، وفي اليوم التالي اقتيد حوالي ٧٦ لاجئاً وتعرضوا بصورة منهجية لإطلاق النار عليهم وللسحل والضرب بالهراوات حتى الموت، وجرح ٢١ شخصاً آخر. ولم تلق الدعوة إلى إغلاق المستوطنة ونقل اللاجئين إلى مكان أكثر أمناً أي أذان صاغية.

وعلى الرغم من إدخال تحسينات على مستوى الحماية فور هذا الاعتداء، فقد ظل الإحساس بعدم الأمان يسيطر على المنطقة. وثبت فعلاً أن خوف اللاجئين من وقوع مزيد من الاعتداءات له ما يبرره: ففي الخامس من أغسطس/آب ٢٠٠٢، هاجم متمرديو «جيش الرب للمقاومة» مستوطنة اللاجئين مرة أخرى، وقتلوا حوالي ٦٠ لاجئاً واختطفوا ١٩ شخصاً، من بينهم أربعة من العاملين بلجنة الإغاثة الدولية^١. وتم إغلاق المستوطنة في أعقاب هذا الحادث، ونقل جميع اللاجئين بها إلى مستوطنة كيرياندونغو في منطقة ماسيندي.

توطين اللاجئين في مناطق الصراع

تميزت الفترة التي أعقبت حادثي الاعتداء على أكول-بي برد فعل حكومي يفتقر إلى التحليل الدقيق وينتهك حقوق الإنسان الأساسية. فمثلاً، على الرغم من شدة الهجمة الكبرى الأولى في عام ١٩٩٦، لم تر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولا الحكومة الأوغندية مبرراً لإغلاق مستوطنة أكول-بي ونقل اللاجئين منها إلى مكان آخر أكثر أمناً. ومع أنه تم إرسال المزيد من رجال الجيش للدفاع عن المستوطنة، إلا أن وجودهم لم يكن منتظماً ولا كافياً لطمأنة السكان من عدم حدوث اعتداءات مماثلة مرة أخرى، ناهيك عن منع أي اعتداء من الأصل.

كما أوضحت دراسة أجريت في أكول-بي في أبريل/نيسان ٢٠٠٢ أن المستوطنة كانت لا تزال معرضة للهجوم، وأنها في ضوء تجدد الحرب أخيراً في شمالي أوغندا أصبحت حياة اللاجئين بها وحياة غيرهم في المنطقة المحيطة بها في خطر داهم. ولم تحظ هذه

كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل

القليلة التي يمكن فيها الحصول على الغذاء. وهكذا يؤدي هيكل التوطين إلى إيجاد قاعدة موارد لاقتصاد الحرب، تقدم الإمدادات من المواد الغذائية والأفراد والمعلومات بصورة يعتمد عليها.

كما يمثل هيكل التوطين نوعاً من التآمر على التنمية الطويلة الأجل بسبب سلبه اللاجئين بعض قدراتهم الكامنة وتقييده حريتهم في التحرك. فمن المعروف عموماً أن اللاجئين يمكن أن يكونوا مورداً للدول المضيفة، لا عبئاً عليه - وينبغي اعتبارهم كذلك. ولكي يتم استغلال القدرات التنموية لدى اللاجئين استغلالاً مفيداً من جانب الدولة المضيفة

خاتمة

من هذا التحليل الموجز يمكن أن نخلص إلى نتيجتين هامتين: الأولى أن توطين اللاجئين في مناطق الصراع يمثل خرقاً سافراً للقانون الدولي، والثانية أن تجربة اللاجئين في أكل-بي تثير تساؤلات عن مدى ملائمة هيكل توطين اللاجئين، من حيث الحماية والمعونات. كما أن قرار الحكومة الأوغندية بنقل آلاف اللاجئين السودانيين إلى منطقة أخرى في شمالي أوغندا لا يبشر بخير فيما يتعلق بالسلامة المادية والبدنية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في المستقبل.

إمانويل باغندا ولوسي هوفيل يعمالان في «مشروع قانون اللجوء» بكلية الحقوق في جامعة ماكيريري.

Refugee Law Project,
Faculty of Law, Makerere University,
PO Box 33903, Kampala, Uganda
البريد الإلكتروني: rlp@infocom.co.ug

١ *The Monitor*، أوغندا، ٦ أغسطس/آب ٢٠٠٢.
٢ فيما بين ١٧ أبريل/نيسان والأول من مايو/أيار ٢٠٠٢ قام مشروع قانون اللجوء بجامعة ماكيريري بإجراء بحث في مستوطنة أكل-بي، نشرت نتائجه في ورقة العمل الخامسة الصادرة عن المشروع. وعنوانها «الحرب كالمعتاد: تأثير العنف على حياة المجتمعات النازحة في منطقة بيدد في شمالي أوغندا».
٣ نتيجة رقم ٤٨ لعام ١٩٨٧ التي خلصت إليها اللجنة التنفيذية بشأن الهجمات العسكرية المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم (تقرير الدورة الثامنة والثلاثين: رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/AC.96/702، الفقرة ٢٠٦).

شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية المعنية بحماية اللاجئين

تشكلت شبكة المنظمات غير الحكومية الإفريقية لحماية اللاجئين في مارس/آذار ٢٠٠٢ بهدف تجميع نتائج الأبحاث والمساعدات العملية على نحو متكامل.

وتتألف الشبكة من منظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية من دول شرق ووسط إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، بما في ذلك إثيوبيا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان والصومال. ولا تترض أي رسوم على أعضاء هذه الشبكة، والشرط الوحيد للعضوية في الشبكة هو العمل النشط في مجال الهجرة القسرية. ويقع مقر الشبكة في مكاتب «مشروع قانون اللاجئين»، كلية الحقوق، جامعة ماكيريري، كمبالا، أوغندا.

وتركز الشبكة حالياً على تقديم الخدمات التالية:

- موقع على شبكة الإنترنت
- قائمة بريدية إلكترونية للراغبين في تلقي معلومات تتعلق بنشاط الشبكة
- تبادل المعلومات
- إتاحة مواقع على الإنترنت للمنظمات الأعضاء في الشبكة
- تيسير البحث/الوصلات الإلكترونية
- تبادل المعلومات بين الشبكات

كما تنظر الشبكة في إنشاء مجموعة للمناقشة الإلكترونية، وقد أعربت المنظمات الأعضاء في الشبكة عن رغبتها في القيام بمشروعات مشتركة.

موقع الشبكة:

www.muklaw.ac.ug/anrpn
عنوان البريد الإلكتروني:
coordinator@muklaw.ac.ug

يجب السماح لهم بحرية الاندماج مع المجتمعات المحلية (في إطار الحد الأدنى من القيود حسب الضرورة). أما السياسة التي تقصر تواجد اللاجئين على المناطق الريفية دون تمييز، وبدون النظر بعين الاعتبار إلى خلفياتهم وقدراتهم المتعددة، فلا تتناسب مع هذا النموذج المثالي. وبالمثل نجد أن سياسة التوطين تؤدي إلى التضييق على المبادرات التي قد تأتي من جانب السكان المحليين، الأمر الذي يؤدي دائماً إلى إشاعة التوتر بين اللاجئين والمجتمعات الوطنية بدلاً من حفز روح المبادرة.

وبالإضافة إلى ذلك، يعد هيكل التوطين من عوامل هدم عملية تنمية القدرات الشخصية للاجئين. فيحرمهم اللاجئون من الوصول إلى المناطق التي يشعرون فيها بالأمان ويوضعهم في مستوطنات، تتسبب الحكومة ومفوضية شؤون اللاجئين في تآكل قدرتهم على اتخاذ القرار بأنفسهم فيما يتعلق بإحساسهم بالأمان وتنمية إمكاناتهم الشخصية. وهذا ما يؤدي إلى إدامة نمط الوصاية الذي يبقي اللاجئين معتمدين دائماً على نظام ثبت عدم جدواه في تقديم الحماية المطلوبة لهم. كما أن معظم اللاجئين ليس أمامهم سبيل لمغادرة المستوطنات؛ لأن مغادرتها تؤدي إلى سحب المعونات المقدمة إليهم نهائياً، ومن ثم يقعون في مأزق عسيب، فإما البقاء في مكان تتعرض فيه حياتهم للخطر وإما مغادرة المستوطنة لمحاولة الاضطلاع بشؤونهم بأنفسهم.

غالباً ما تكون بطاقة
الحصص الغذائية وسيلة
التعريف الوحيدة التي
يملكها اللاجئون.
كيرياندوغو، أوغندا.

